وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٠٢ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

تراجع أسعار النفط يربك منتجي الكيميائيات ويقلص «الأرباح»

الرياض

شهدت أسعار المنتجات الكيميائية الأساسية والبتروكيميائية، والمتخصصة، والمغذيات الزراعية، والمواد البترولية والغازية السائلة في نوفمبر، تباينا، إذ سجلت بعض المنتجات ارتفاعاً مثل لقيم البروبان، والبيوتان، والبروبيلين، والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، والبولي ايثيلين ترفتاليت، والكلوريد متعدد الفاينيل، وثنائي كلورايد الإيثيلين، وجلايكول الإيثيلين الأحادي الصيني، والميثانول.

في حين شهدت معظم المنتجات الأخرى انخفاضاً، وكانت أسعار اليوريا، والفينيل الأحادي، وميثيل ثالثي بوتيـل الإيثيلين، الأكثر تراجعا في نوفمبر، مع تراجع النافثا، والإيثيلين، والبولي إيثيلين مرتفع ومنخفض الكثافة، والبولي بروبيلين، وجلايكول الإيثيلين الأحادي من شركة سابك، والبولي كربونات، من بين منتجات أخرى تراجعت.

ورفعت شركة أرامكو السعودية سعر لقيم البروبان 1.7+ % عن الشهر السابق إلى 610 دولارات للطن، وعن الربع السابق 29.8+ %، فيما لم تتغير عن الشهر الماثل، بينما انخفضت منذ بداية العام 6.2- %. كما رفعت شركة أرامكو السعودية سعر لقيم البيوتان 0.8+ % عن الشهر السابق إلى 620 دولارا للطن، وعن الربع السابق 34.8+ %، وعن الشهر الماثل 1.6+ %، بينما انخفضت منذ بداية العام 4.6- %. فيما تراجعت أسعار النافثا في نوفمبر عن الشهر السابق 0.8- % إلى 655 دولارا للطن، وعن الربع السابق 1.5- %، وعن الشهر الماثل 6.4- %، لكنها ارتفعت منذ بداية العام 2.3+ %. وبحسب التقرير الشهري للنفط والصناعات البتروكيميائية الصادر في ديسمبر الجاري من الجزيرة كابيتال، انخفضت أسعار معظم المنتجات البتروكيميائية في نوفمبر، حيث انخفضت أسعار اليوريا الخليجية عن الشهر السابق 11.7- % إلى 340 دولارا للطن بسبب استمرار ضعف الطلب في مراكز التوريد الرئيسة بما في ذلك أوروبا والبرازيل والهند، كما انخفضت عن الربع السابق 10.5- %، وعن الشهر الماثل للعام الماضي 38.7- %، ومنذ بداية العام 27.7- %. في حين ثبتت أسعار الأمونيا الخليجية عند 515 دولارا للطن، وارتفعت عن الربع السابق 28.8+ %، بينما انخفضت عن الشهر الماثل 40.1- %، ومنذ بداية العام 38.7- %. وانخفضت أسعار الإيثيلين 2.3- % عن الشهر السابق إلى 850 دولارا للطن، فيما ارتفعت عن الربع السابق 4.9+ %، بينما لم تتغير عن الشهر الماثل، لكن ارتفعت منذ بداية العام 1.2+ %. وانخفضت أسعار البولي إيثيلين مرتفع الكثافة 2.1- %، عن الشهر السابق إلى 930 دولارا للطن، وعن الربع السابق 6.1- %، بينما ارتفعت عن الشهر الماثل 1.1+ %، لكن انخفضت منذ بداية العام 2.1- %. وانخفضت أسعار البولي إيثيلين منخفض الكثافة 2.1- % عن الشهر السابق، إلى 950 دولارا للطن، و4.0- % عن الربع السابق، و- 6.9 % عن الشهر الماثل، و8.7- % منذ بداية العام.

وانخفضت أسعار البولي بروبيلين الأسيوي 1.1- % عن الشهر السابق إلى 860 دولارا للطن، و0.6- % عن الربع السابق، و3.4- % عن الشهر المماثل، و6.5- % منذ بداية العام. وانخفضت أسعار خلات الفينيل الأحادي عن الشهر السابق بنسبة 8.8 %، إلى 830 دولارا للطن بسبب انخفاض محفزات الطلب في السوق. وتراجعت أسعار ميثيل ثالثي بوتيل الإيثيلين (ام تي بي إي) عن الشهر السابق 4.6- % إلى 925 دولارا للطن بسبب تباطؤ الطلب على المنتج في أنشطة مزج الوقود بنهاية العام، والمعروض الجديد من الصين. وانخفضت 11.5- % عن الربع السابق، ولم تتغير عن الشهر المماثل، بينما ارتفعت 8.8+ % منذ بداية العام. وانخفضت أسعار جلايكول الإيثيلين الأحادي من شركة «سابك» 3.4- %، عن الشهر السابق إلى 840 دولارا للطن، و4.5- % عن الربع السابق، و1.2- % عن الشهر المماثل، لكن ارتفعت 1.2+ % منذ بداية العام. وانخفضت أسعار البولي كربونات 9.3- % عن الشهر السابق إلى 1740 دولارا للطن، و2.2- % عن الربع السابق، و9.6- % عن الشهر المماثل، و3.3- % منذ بداية العام. في حين كان هناك ارتفاع لعدد محدود من المنتجات والبتروكيميائية، ومنها ارتفاع أسعار البروبيلين الأسيوي 1.2+ % عن الشهر السابق إلى 815 دولارا للطن، وعن الربع السابق 4.5+ %، بينما انخفضت عن الشهر المماثل 2.4- %، ومنذ بداية العام 5.8- %.

وارتفعت أسعار البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة 1.1+ % عن الشهر السابق إلى 910 دولارات للطن، في حين انخفضت 7.1- % عن الربع السابق، ولم تتغير عن الشهر المماثل، بينما انخفضت منذ بداية العام 5.2- %. وارتفعت أسعار البولي ايثيلين ترفتاليت الاسيوي 0.6+ % عن الشهر السابق إلى 865 دولارا للطن، بينما انخفضت 1.7- % عن الربع السابق، و7.0- % عن الشهر المماثل، و4.9- % منذ بداية العام.

وارتفعت أسعار الكلوريد متعدد الفاينيل (بي في سي) عن الشهر السابق 4.0+ % إلى 775 دولارا للطن، في ظل نمو الطلب العالي على المنتج على الرغم من فائض الإنتاج في السوق. وارتفعت أسعار ثنائي كلورايد الإيثيلين في نوفمبر عن الشهر السابق بنسبة 3.1 % إلى 330 دولارا للطن نتيجة تحسن الطلب على المنتجات النهائية من كلوريد متعدد الفاينيل. وارتفعت أسعار جلايكول الإيثيلين الأحادي الآسيوي 2.2+ % عن الشهر السابق إلى 475 دولارا للطن، في ظل خفض المعروض على الرغم من تباطؤ الطلب. فيما لم تتغير عن الربع السابق، بينما ارتفعت 2.2+ % عن الشهر المماثل، ولم تتغير منذ بداية العام.

وارتفعت أسعار الميثانول الصيني 1.8+ % عن الشهر السابق إلى 280 دولارا للطن، ولم تتغير عن الربع السابق، بينما انخفضت 8.2- % عن الشهر المماثل، و6.7- % منذ بداية العام. انخفض هامش البولي بروبيلين - بروبان في نوفمبر إلى 380 دولارا للطن من 393 دولارا للطن في أكتوبر. وتقلص هامش البولي بروبيلين - بيوتان في نوفمبر إلى 372 دولارا للطن من 381 دولارا للطن في أكتوبر. وانخفض هامش البولي ايثيلين عالي الكثافة – النافثا إلى 295 دولارا للطن في نوفمبر، مقابل 302 دولار للطن في أكتوبر. وأدى ضعف بيانات النمو الاقتصادي، وقرارات اجتماع أوبك وحلفائها، غير المواتية لتوقعات السوق، إلى انخفاض أسعار النفط في نوفمبر، حيث تراجعت في الأسبوع الأول من الشهر في ظل تراجع مخاوف الإمدادات بسبب التوترات في الشرق الأوسط.

واستمر انخفاض الأسعار لاحقا بسبب استمرار قلق المستثمرين على طلب النفط العالمي بسبب ضعف البيانات الاقتصادية من الولايات المتحدة وآسيا، وتراجعت أسعار النفط بعد موافقة العديد من الدول الأعضاء في أوبك وحلفائها على خفض الإنتاج الطوعي في الربع الأول 2024 بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا، والتي جاءت أقل من توقعات السوق. وانخفض سعر خام برنت في نوفمبر عن الشهر السابق بنسبة 10.9 %. كما انخفض سعر خام غرب تكساس خلال نفس الفترة بنسبة، 11.7 % ليصل السعر إلى 80.6 دولارا للبرميل و75.5 دولارا للبرميل على التوالي لكل منهما. وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي في مركز هنري للغاز الطبيعي عن الشهر السابق بنسبة 9.8 % إلى 2.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وتحسن نشاط التصنيع في الصين، مع استمرار التراجع في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. واستقر مؤشر مديري المشتريات الصناعية في الولايات المتحدة حول مستواه في نوفمبر عند 46.7. وارتفع مؤشر «تشايجن» لمديري المشتريات الصيني في نوفمبر ليصل إلى 50.7 من 49.5 في أكتوبر بدعم من نمو الاستهلاك المحلي. وارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي في منطقة اليورو إلى 44.2 في نوفمبر مقابل 43.1 في أكتوبر مما يشير إلى تراجع طفيف في الانكماش الاقتصادي.

وحول العروض العالمي من النفط الخام، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع العروض العالمي من النفط في 2023 بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا و1.2 مليون برميل يوميا في 2024 بدعم من إمدادات النفط خارج منظمة أوبك. بينما يتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأميركي ارتفاع العروض العالمي من النفط الخام والوقود السائل في 2023 بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا إلى 101.6 مليون برميل يوميا وبمقدار 0.6 مليون برميل يوميا إلى 102.2 مليون برميل يوميا في 2024. كما يتوقع ارتفاع إمدادات النفط خارج منظمة أوبك بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا إلى 68.2 مليون برميل يوميا في 2023، وبمقدار 0.9 مليون برميل يوميا في 2024 إلى 69.1 مليون برميل يوميا.
ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، تعافت أعمال التكرير العالمية قليلا في ديسمبر لتصل إلى 84.2 مليون برميل يوميا، لكن من المتوقع أن يتراجع الاستهلاك العالمي للنفط الخام عن التوقعات السابقة في الربع الرابع 2024. ووفقاً لمصادر من خارج منظمة أوبك، انخفض إنتاج الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام في نوفمبر عن الشهر السابق بمقدار 57,000 برميل يوميا إلى 27.8 مليون برميل يوميا في المتوسط. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يصل متوسط إنتاج النفط الخام من الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى 27.7 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع 2023 مقابل 27.5 مليون برميل يوميا من النفط الخام في الربع الثالث 2023. وتتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام لدى منظمة أوبك 28.0 مليون برميل يوميا في 2023 و27.7 مليون برميل يوميا في 2024. ووفقا لإدارة معلومات الطاقة، بلغ متوسط انقطاع الإنتاج غير المخطط لدى الدول الأعضاء في أوبك خلال شهر نوفمبر 1.64 مليون برميل يوميا، استقر حول مستوى شهر أكتوبر. وحول أهم الاحداث لشركات قطاع البتروكيميائيات السعودي، وقعت شركة سابك وشركة ساينتيفيك ديزاين التابعة لها في مجال ترخيص تقنية جلايكول الإيثيلين، وشركة ليندي الهندسية التابعة لشركة ليندي مذكرة تفاهم لبحث فرص التعاون الرامية لإزالة الكربون من عمليات إنتاج جلايكول الإيثيلين المرخصة من شركة ساينتيفيك ديزاين.

ووقعت شركة أرامكو السعودية اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة 40% في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة «قو»، حيث يمثل الاستحواذ المتفق عليه أول دخول لشركة أرامكو إلى أسواق التجزئة للوقود في باكستان، ما يعزز إستراتيجية الشركة الخاصة بسلسلة قيمة المنتجات النهائية على المستوى العالمي. وأعلنت شركة اللجين استكمال الاستحواذ على الشـركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية- ناتبت بعد أن تمت عملية مبادلة الأسهم وتحويل العوض النقدي. بالتالي، ارتفعت ملكيتها في شركة ناتبت من 88.59 % إلى 97.55 %.

وتعمل شركة كيمانول حالياً على تنفيذ مشروع توسعة مصنع الميثانول والذي بدوره سيزيد كفاءة الطاقة من خلال خفض الاستهلاك، وتحسين أداء وإنتاجية المصنع بنسبة 40 % مما سيؤدي إلى تحسين النتائج المالية للشركة. وأعلنت شركة كيمانول عن صدور موافقة وزارة الطاقة بتخصيص اللقيم اللازم لإنتاج السلع البتروكيماوية المتخصصة بما في ذلك ميثيل ثنائي إيثانول الأمين، والكاولين كلوريد، وثنائي كبريتيد ثنائي الميثيل، وميثيل ثنائي إيثانول الأمين، حيث تهدف الشركة لأن تصبح إحدى أكبر مصنعي المنتجات البتروكيماوية المتخصصة في المنطقة.

وتدرس شركة سابك وعملاق الطاقة الفرنسية، توتال إنرجيز بيع مصنع ضخم في الولايات المتحدة ينتج مكونات كيميائية متعددة الاستخدامات، في صفقة تتجاوز قيمتها 1 مليار دولار (3.75 مليارات ريال). من جهتها، أعلنت شـركة سبكيم بدء التشغيل التجريبي لشـركة صناعات الخير للكيماويات غير العضوية «إنوكيم» التي تمتلك سبكيم 30 % من رأس مالها، حيث سيستمر التشغيل التجريبي إلى أن يتم الانتهاء من عمليات اختبار معدات المصانع والتأكد من كفاءتها، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع نحو 2.9 مليار ريال وبطاقة إنتاجية سنوية قدرها 300,000 طن من رماد الصودا و350,000 طن من كلوريد الكالسيوم.

تباطؤ الطلب سيبقي سعر النفط حول 80 دولاراً في 2024

الرياض

من المرجح أن تظل أسعار النفط العالية قرب 80 دولارا للبرميل في 2024، بحسب تنبؤات معظم محللي النفط في العالم، الذين توقعوا أن يؤدي ضعف النمو العالمي إلى كبح الطلب، في حين قد توفر التوترات الجيوسياسية الدعم. وتساءل المحللون عما إذا كانت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها (أوبك+) سيكونون قادرين على الحفاظ على تخفيضات الإمدادات لدعم السوق.

وبلغ متوسط خام برنت القياسي العالمي حوالي 82.17 دولارًا للبرميل حتى الآن هذا العام ويتجه لانخفاض يزيد على 9 % على أساس سنوي، إذ أثر ارتفاع الدولار الأميركي مدعومًا ببيئة أسعار الفائدة المرتفعة وضعف الطلب من الصين أكبر مستهلك للنفط، وتوقع عديد الاقتصاديون والمحللون أن يبلغ متوسط خام برنت 82.56 دولارا في 2024، انخفاضا من متوسط نوفمبر عند 84.43 دولارا. وتوقع أحد المساهمين فقط أن يتجاوز متوسط الأسعار مستوى 90 دولارًا في العام الجديد. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر الخام الأمريكي 78.84 دولارًا في العام الجديد، من 80.50 دولارًا في الشهر الماضي. وقال توماس ويبيريك، المحلل في نورد لاندبك: «من جانب الطلب، لا نتوقع الكثير من الزخم في الأشهر المقبلة». وأضاف «لا تزال هناك علامة استفهام وراء جانب العرض، وهناك الكثير من الشكوك (بشأن ما إذا) سيكون تحالف أوبك+ قادرا على خفض الإمدادات كما تقرر مؤخرا»، وفي الشهر الماضي، اتفق منتجو النفط في أوبك+ على تخفيضات طوعية في الإنتاج يبلغ إجماليها حوالي 2.2 مليون برميل يوميا في أوائل العام المقبل بقيادة المملكة العربية السعودية لتمديد خفضها الطوعي الحالي لدعم السوق. وتخفض أوبك+ نحو 6 ملايين برميل يوميا من إنتاجها وانخفضت حصتها في السوق إلى 27 %. وقال جون بايسي، رئيس شركة ستراتاس أدفايزرز: «في حين أنه من الصعب الحفاظ على التعاون مع جميع أعضاء أوبك+ - في هذا الوقت ومستوى الأسعار - فإن جميع الأعضاء يدعمون ارتفاع أسعار النفط»، وقال أيضا إن المخاطر الجيوسياسية ستبقي أسعار النفط متقلبة في الأشهر المقبلة، وأضاف بايسي: «نعتقد أنه سيكون هناك قلق أكبر بشأن الجغرافيا السياسية في عام 2024 مقارنة بعام 2023 - وستكون علاوة المخاطر المرتبطة بها أعلى بكثير»، وأثارت الاشتباكات العسكرية بين إسرائيل وحماس مخاوف من أن يؤدي صراع أوسع نطاقا إلى الإضرار بالإمدادات من الشرق الأوسط أكبر منطقة لإمدادات النفط في العالم، وأثارت الهجمات الأخيرة على السفن في البحر الأحمر مخاوف من تعطل حركة الملاحة. ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط الخام منخفضة في أوائل عام 2024 بسبب ضعف الطلب، وأدت المخاوف بشأن الطلب بسبب ضعف الاقتصاد العالمي وارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة إلى انخفاض أسعار النفط الخام في نوفمبر وديسمبر، ويعتقد الخبراء أن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط هي وحدها القادرة على رفع أسعار النفط، وقال خبراء الطاقة إنه من المتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب وارتفاع إنتاج النفط على أسعار النفط الخام في أوائل عام 2024، ولم يتعاف الطلب من الصين، وهي أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وسط التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده البلاد.

وقال سوميل غاندي، كبير محللي الأبحاث للسلع في شركة وساطة للخدمات المالية التابعة لبنك اتش دي اف سي: «إن عوامل مثل المخاوف بشأن الطلب وزيادة العديد من الدول لإنتاجها من النفط الخام ستؤثر على الأسعار»، وحاليا، يعتبر المعروض من النفط الخام، أكثر من الطلب، «وبالنسبة للنصف الأول من عام 2024، نتوقع أن يتراوح سعر برنت (الخام) بين 60-65 دولارًا للبرميل (النطاق الأدنى) و85-90 دولارًا للبرميل (النطاق الأعلى)». وفي ديسمبر، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول، وشركائها، في تحالف أوبك+، طوعا على خفض الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا بحلول أوائل عام 2024، ليصل إجمالي الخفض إلى أكثر من 2.2 مليون برميل يوميا، أو حوالي 2% من إجمالي الإنتاج، المعروض العالمي لدعم أسعار الخام، وحتى مع تولي المملكة العربية السعودية وروسيا زمام المبادرة في تنفيذ تخفيضات العرض، قامت العديد من الدول الأخرى بزيادة إنتاجها. وتتأثر تحركات أسعار النفط الخام، بحجم الطلب من الصين، أكبر مشتري للنفط في العالم، وبالأخص من مصافي التكرير، والتي أصدرت أولى حصص تصدير الوقود المكرر في الصين لعام 2024، والتي ظلت ثابتة مقارنة بالعام الماضي، وقالت شركات استشارية صينية ومصادر تجارية متعددة يوم الجمعة إن الصين أصدرت أول حصصها لتصدير الوقود المكرر لعام 2024 بإجمالي 19 مليون طن متري، وهو حجم دون تغيير عن العام الماضي ويتماشى إلى حد كبير مع توقعات السوق.

وتم الإبلاغ عن هذه الحصص، مقارنة بـ18.99 مليون طن تم إطلاقها في الدفعة الأولى من هذه الحصص في العام الماضي، من قبل الشركتين الاستشاريتين جيه إل سي، ولونغشونغ، وكلاهما تابعت عن كثب سياسة حصص الوقود في بكين في السنوات الأخيرة. وتدير الصين صادراتها من النفط المكرر من خلال نظام حصص صارم، وذلك باستخدام الصادرات كأداة لتحقيق التوازن وضمان تزويد السوق المحلية بالقدر الكافي، وحصلت شركتا النفط الحكوميتان سينوبك وسي إن بي سي، أكبر المستفيدين من الحصص التي تغطي الديزل والبنزين ووقود الطائرات، معًا على 13.22 مليون طن أو ما يقرب من ٧٠٪ من الإجمالي، وفقًا للشركتين الاستشاريتين. وتظل شركة تشجيانغ للبتروكيماويات شركة التكرير الخاصة الوحيدة المخصصة لحصة تصدير الوقود المكرر البالغة 1.73 مليون طن، وقال تجار، إن الصين أطلقت أيضًا شريحة أولى من حصص زيت الوقود منخفض الكبريت تصل إلى 8 ملايين طن، وهو نفس مستوى العام الماضي، ذهب ٩٠٪ منها إلى سينوبك وسي إن بي سي، وتتوقع الوكالات الدولية أن يصل الطلب المحلي على البنزين في الصين إلى ذروته في عام 2024، وقالت سينوبك في وقت سابق إن الطلب المحلي على البنزين يمكن أن يصل إلى ذروته في عام 2023 بعد زيادة اختراق السيارات الكهربائية للسوق.

كما أن الطلب المحلي على الديزل لديه توقعات نمو ضعيفة بالمثل، حيث يؤثر الضعف في سوق العقارات وقطاع البناء في البلاد على الاستهلاك. وعلى الرغم من ذلك، تم تقييد صادرات الصين من البنزين والديزل في أواخر عام 2023 بسبب نقص الحصص المتاحة. وخلال الأشهر الـ 11 الأولى من هذا العام، صدرت الصين ما يقرب من 39 مليون طن من الوقود المكرر، بما في ذلك 14.3 مليون طن من وقود الطائرات بزيادة ٥٦٪ على أساس سنوي و13.1 مليون طن من الديزل بزيادة ٦١٪ عن كمية العام السابق، كما تؤثر عمليات إعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأميركي، على أسعار النفط، والمنتجات المكررة.

وفي أواخر عام 2021، أمر الرئيس بايدن بالإفراج عن 50 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي لخفض سعر البنزين. ثم، في ربيع العام التالي، أمر بالإفراج عن 130 مليون برميل أخرى. وانخفضت الأسعار في المضخة بين 0.17 دولار و0.42 دولار للغالون. ومع عمليات السحب الضخمة والمبيعات الإلزامية المقررة مسبقًا، فقد مخزون النفط الاستراتيجي 270 مليون برميل وانخفض إلى أدنى مستوى له منذ 40 عامًا. والآن بعد أن استقرت الأسعار، ينبغي أن يكون هذا هو الوقت المناسب للبدء في إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي. والواقع أن وزارة الطاقة اعتادت على الإعلان عن التماس بضعة ملايين من براميل النفط بين الحين والآخر عندما ينخفض خام غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 75 دولاراً للبرميل. بل إن بعض هذه الالتماسات أدت إلى عمليات شراء، عادة بمعدل 3 ملايين برميل، وعلى الرغم من تواضع معدل المشتريات المعلنة، إلا أنه أمر مفهوم، ففي كل مرة تعلن وزارة الطاقة أنها تخطط لتنظيم طلب لإعادة تعبئة الاحتياطي الاستراتيجي، ترتفع الأسعار على الفور. وحددت الوزارة في وقت سابق من هذا العام نطاقًا سعريًا يتراوح بين 67 دولارًا و72 دولارًا للبرميل وحاولت الالتزام به، بحجة أن الحكومة الفيدرالية ستحقق ربحًا من عمليات السحب الضخمة لعام 2022 حيث تم بيع هذا النفط بأسعار أعلى. وحتى الآن مع الدخول للعام الجديد 2024، اشترت وزارة الطاقة أقل من 20 مليون برميل من النفط لإعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، وقال مصدر مقرب من الوزارة في يونيو الماضي إن الخطط تهدف إلى إعادة شراء نحو 12 مليون برميل بحلول نهاية العام، ثم في أكتوبر قالت وزارة الطاقة إنها تخطط لشراء 6 ملايين برميل بحلول يناير 2024، مما يشير إلى أنها متأخرة عن هدفها البالغ 12 مليون برميل.

كما قامت الوزارة أيضًا بإعادة النفط إلى الاحتياطي الاستراتيجي بعد أن قامت بإقراض بعض شركات النفط بشكل أساسي، وفي أوائل ديسمبر، قالت إنها توصلت إلى اتفاق مع تلك الشركات لإعادة أربعة ملايين برميل بحلول فبراير. وذكرت مصادر مطلعة في أوائل ديسمبر، أنه خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2023، تمت إعادة شراء 9 ملايين برميل أو إعادتها إلى الاحتياطي الاستراتيجي للنفط.

ثم، في منتصف ديسمبر، قالت وزارة الطاقة إنها أبرمت صفقة شراء أخرى بقيمة 2 مليون برميل في منتصف ديسمبر، كما تم الإعلان عن صفقة أخرى بقيمة 3 ملايين برميل هذا الأسبوع فقط. وبذلك يصل إجمالي النفط الاحتياطي الاستراتيجي المعاد شراؤه إلى 14 مليون برميل و2 مليون برميل فوق هدف 2023. ومع ذلك، فهي ليست قريبة من أن تشكل إعادة تعبئة فعلية للاحتياطي الاستراتيجي. ولهذا السبب، لا يتعين على الحكومة الفيدرالية الاستمرار في شراء النفط بوتيرة ثابتة نسبيًا فحسب، بل يتعين عليها أيضًا التوقف عن بيع النفط من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، وهو نشاط أقره الكونجرس.

تأثر أسعار النقل والشحن بزيادة سعر الديزل بين 5 % و20 %

الرياض

أعلنت شركة «أرامكو»، أمس الأحد، المراجعة الدورية لأسعار البنزين والديزل والغاز في المملكة. ورفعت «أرامكو» سعر الديزل من 75 هللة للتر الواحد، إلى 1.15 ريال للتر الواحد، لكنها أبقت على أسعار باقي المشتقات دون زيادة، وتوقع عدد من العاملين في قطاع النقل واللوجستيات تأثر الأسعار بمعدل يتراوح بين 5 % و20 %، نتيجة هذه الزيادة على أسعار الديزل، كما أشاروا إلى أن أسعار النقل والشحن بالمملكة وبقية دول الخليج العربي لا تزال تصنف ضمن الأقل مقارنة ببقية دول العالم. وتضمن بيان نشر على الموقع الإلكتروني لـ«أرامكو» الأسعار لشهر يناير 2024 والتي جاءت كالتالي، بنزين 91 بسعر 2.18 ريال، وبنزين 95 بسعر 2.33 ريال، والديزل بسعر 1.15 ريال، كما وصل سعر غاز البترول المسال إلى 0.95 ريال، والكيروسين بسعر 0.93 ريال. وقال عضو مجلس اللوجستيات بغرفة تجارة جدة سعيد علي البسامي: «إن أسعار النقل والشحن ستتأثر بزيادة سعر الديزل بنسب ستتراوح بين 5 % و20 %، ولكن التأثير على الشركات الكبيرة المتعاقدة على عقود طويلة سيكون بحدود 5 % فقط كما هو معتاد في مثل هذه الحالات التي يغلب فيها كل من طرفي التعاقد المصلحة العامة كما معظم العقود الطويلة والكبيرة تراعي عادة مثل هذه الزيادة في أسعار الوقود».

وأشار البسامي: «إلى أن أسعار النقل والشحن في المملكة وفي منطقة الخليج العربي ما زالت مناسبة وما زالت تصنف في نطاق الأسعار الأقل مقارنة بمختلف دول العالم، كما أن هذه الزيادة تعد عودة لأسعار سابقة سبق للديزل الوصول لها. بدوره قلل عضو مجلس اللوجستيات في غرفة تجارة جدة الدكتور إبراهيم أحمد العقيلي من حدوث تأثيرات مفرطة في الحدة نتيجة لهذه الزيادة التي طرأت على أسعار الديزل نظرا لأن أسعار الديزل عائدة إلى أسعار سجلتها مؤخراً، وقال طبعا كل زيادة في أعمال التشغيل تنعكس في النهاية على الأسعار بشكل عام ولكننا في منطقة الخليج العربي وفي المملكة ما زلنا نحظى بأسعار مناسبة ومنافسة مقارنة بالأسعار العالمية».

وأشار الدكتور العقيلي إلى أن حرص القيادة الرشيدة على تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين والمقيمين، وسعيها المستمر لتحقيق الصالح العام، ودعم النشاط الاقتصادي المحلي، أسهم في تجنيب المواطن تقلبات أسعار الطاقة وكان القرار السامي القاضي بتثبيت الأسعار واعتبار أسعار البنزين لشهر يونيو من عام 2021، بنزين «أوكتان 91 / 2.18 ريال»، وبنزين (أوكتان 95 / 2.33 ريال)، هي سقف السعر المحلي للبنزين اعتباراً من 10 يوليو 2021 دور كبير في تحجيم معدلات التضخم وإبقائها عند نسب متدنية مقارنة بالنسب المرتفعة التي تسجل على مستوى دول العالم ومن بينها دول متقدمة.

بريق صعودي في الأفق .. التفاؤل يهيمن على السوق النفطية في بداية العام الجديد الاقتصادية

تحيط أجواء التفاؤل بالعام الجديد 2024، حيث يتوقع كثيرون زخما إضافيا في سوق النفط الخام، مستمدا من التعليقات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث تأمل الأسواق المالية أن يتم تخفيض أسعار الفائدة في شهر مارس المقبل، وقد أعطى هذا الاحتمال وحده النفط الخام دفعة ببساطة عن طريق إضعاف الدولار وجعل المنتجات النفطية المسعرة به أكثر جاذبية.

وعلى الرغم من التفاؤل الحذر في بداية عام 2024 فمن الواضح أن هناك بعض الرياح المعاكسة الرئيسة لأسواق النفط أيضا وقد يكون من الصعب للغاية القضاء على التضخم وقد يكون عرضة للظهور مرة أخرى حتى عندما يبدو أنه في طريقه إلى التلاشي.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن النفط الخام قد لا ينخفض إلى ما دون أدنى مستوياته الأخيرة في الأشهر الثلاثة المقبلة، لكن من غير المرجح أن يعود إلى أعلى مستوياته في عام 2023 أيضا».

وأشار المحللون إلى أن أسعار النفط وصلت إلى أعلى مستوياتها لعام 2023 في سبتمبر الماضي لكنها انخفضت بشكل حاد منذ ذلك الحين حيث وصل سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى 94.99 دولار للبرميل في 28 سبتمبر الماضي.

واعتبر المحللون قرار السعودية وروسيا، تمديد تخفيضات الإنتاج كان أبرز محطات العام الماضي، موضحين أن زلزال اليابان في بداية العام الذي بلغت قوته 7.6 درجة جاء في خضم موسم الطلب الشتوي على الطاقة في البلاد، وقد أصدرت السلطات المحلية في مناطق أقصى شرق روسيا في سخالين وفلاديفوستوك وخاباروفسك وبريموري تحذيرات من حدوث تسونامي، حيث يعد الشرق الأقصى الروسي منطقة رئيسة لإنتاج النفط والغاز وهو موطن لعديد من الموانئ وخطوط الأنابيب التي تزود الأسواق الآسيوية.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن تحالف (أوبك +) سيستمر دوره القوي والمؤثر في العام الجاري 2024 خاصة فيما يتعلق بمعالجة البيانات الاقتصادية الهشة في السوق، التي تسببت في حالة من القلق بشأن الطلب النهائي المحتمل على الطاقة من بعض أكبر المستوردين مع التركيز بشكل خاص على الصين».

وأوضح أن قرار تمديد تخفيضات الإنتاج من جانب تحالف «أوبك +»، حتى نهاية الربع الأول من العام الجديد حد من هبوط أكثر في الأسعار خلال نوفمبر الماضي، وعلاوة على ذلك لا تزال الاقتصادات الكبيرة المتقدمة تكافح مع عبء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة. من جانبه، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن خفض إنتاج «أوبك +» وتعافي الطلب العالمي قد يكونان المحفزين الرئيسين لأسعار النفط الخام في العام الجديد، حيث يأمل المضاربون على صعود النفط الخام في زيادة الطلب الأمريكي وتعتقد منظمات دولية أنهم سيحصلون عليه».

وأشار إلى أن أسعار النفط الخام ستظل في عام 2024 تحت ضغوط عكسية ومتضادة، وسط مخاوف أساسية بشأن الطلب العالمي وهو الأمر الذي لا يمكن حسمه ببساطة في العام الجديد.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، «إن التفاؤل يهيمن على السوق النفطية في بداية عام جديد وهناك بالفعل بعض البريق الصعودي في الأفق بعد تعرض السوق لضغوط على مدى عدة أشهر ماضية».

وسلط الضوء على قيام وكالة الطاقة الدولية بزيادة توقعاتها الخاصة للطلب على النفط الخام في عام 2024، مشيرا إلى تحسن شهية الولايات المتحدة للنفط ومع ذلك وحتى لو تمكنت الولايات المتحدة من هزيمة التضخم، فليس من الواضح أن الاقتصادات الكبرى الأخرى تشعر بالقدر نفسه من الراحة.

بدورها، ذكرت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، أن الطلب العالمي مبشر في عام 2024 لكن طريق التعافي مليء بالصعوبات والعوائق المتكررة، مضيفة «لعل الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى أسواق الطاقة هو أن الصين لا تزال غارقة في التباطؤ الانكماشي حيث تبدو بكين غير راغبة أو غير قادرة على إطلاق العنان لذلك النوع من التحفيز الضخم الذي ترغب الأسواق في رؤيته».

ولفتت إلى أنه لا تزال منطقة اليورو والمملكة المتحدة مستعدتين لفترات طويلة من ارتفاع تكاليف الاقتراض في الوقت الذي تحاولان فيه خفض الأسعار.

يذكر أن أسعار النفط سجلت 77.04 دولار للبرميل للعقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت، كما سجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 71.65 دولار للبرميل، حيث استقرت الأسعار على معدلاتها المنخفضة نفسها، بعد أن خسرت العقود الأجلة أكثر من 10 في المائة خلال عام 2023.

وسجلت أسعار النفط في الأسواق العالمية خسائر الأسبوع الماضي، حيث تراجع خام القياس العالمي برنت بنحو 2.5 في المائة، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 2.6 في المائة.

وأنهت أسعار النفط عام 2023 على انخفاض بنحو 10 في المائة، مسجلة أول انخفاض سنوي في عامين، بعدما تسببت المخاوف الجيوسياسية وتخفيضات الإنتاج والتدابير العالمية لكبح التضخم في تقلبات حادة في الأسعار.

كما سجل النفط الانخفاض للشهر الثالث على التوالي بسبب مخاوف الطلب التي تمحو أثر المخاوف من تضرر الإمدادات جراء الصراع في الشرق الأوسط، ويعني الهبوط أن تخفيضات الإنتاج ليست كافية لدعم الأسعار.

وأنهى الخامان القياسيان العام عند أدنى مستوى نهاية عام منذ 2020 عندما قوضت جائحة كورونا الطلب وأدت إلى انخفاض الأسعار.

ضعف الرقائق والغموض الاقتصادي يخفضان صادرات كوريا 7.4 %

الاقتصادية

انخفضت صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 7.4 في المائة على أساس سنوي عام 2023 وسط أداء بطيء للرقائق إلى جانب الغموض الاقتصادي العالمي، بحسب ما أظهرته بيانات أمس.

وبلغت قيمة صادرات البلاد 632.7 مليار دولار خلال العام الماضي، وفقا للبيانات التي جمعتها وزارة التجارة والصناعة والطاقة. وانخفضت الواردات بنسبة 12.1 في المائة على أساس سنوي إلى 647.2 مليار دولار عام 2023، ما أدى إلى عجز تجاري قدره 9.97 مليار دولار.

وقالت الوزارة «إن تباطؤ الصادرات عام 2023 يرجع إلى تحركات التشديد النقدي العالمية إلى جانب تأخر انتعاش الاقتصاد الصيني». وأشارت إلى أن صادرات السيارات ظلت قوية طول عام 2023 مع تعافي الشحنات الخارجية لأشباه الموصلات تدريجيا، بحسب وكالة «يونهاب» للأنباء. من جانب آخر، ارتفعت الصادرات الشهرية بنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي إلى 57.6 مليار دولار في ديسمبر الماضي مسجلة زيادة مستمرة للشهر الثالث على التوالي.

وانتعشت الصادرات وهي محرك رئيس للنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في أكتوبر بعد 13 شهرا من الانخفاض على أساس سنوي وسط سياسة التشديد النقدي القوي من قبل الاقتصادات الكبرى وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

وانخفضت الواردات بنسبة 10.8 في المائة على أساس سنوي إلى 53.1 مليار دولار، ما أدى إلى فائض تجاري قدره 4.48 مليار دولار في الشهر الماضي. وبحسب القطاع، ارتفعت صادرات الرقائق بنسبة 21.8 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر مسجلة ارتفاعا للشهر الثاني على التوالي في علامة أخرى على الانتعاش.

كما زادت صادرات السيارات بنسبة 17.8 في المائة لتصل إلى 6.3 مليار دولار لتحافظ على نموها لمدة 18 شهرا متتاليا. وكان النمو مدفوعا بشكل أساس بنماذج السيارات المتميزة بما في ذلك السيارات الكهربائية والسيارات الرياضية متعددة الأغراض، ما سجل مستوى مرتفعا إلى شهر ديسمبر. وارتفعت صادرات شاشات العرض بمقدار 10.9 في المائة إلى 1.52 مليار دولار بفضل الطلب المرتفع على منتجات OLED.

وقالت الوزارة «إن من المتوقع أن يستمر انتعاش صادرات أشباه الموصلات في المستقبل على خلفية إطلاق هواتف محمولة جديدة وزيادة استثمارات الشركات في قطاع الذكاء الاصطناعي».

وخلال عام 2023 بأكلمه، انخفضت صادرات أشباه الموصلات بمقدار 23.7 في المائة على أساس سنوي إلى 98.6 مليار دولار. ومن حيث الوجهة، برزت الولايات المتحدة كأعلى وجهة تصدير للسلع الكورية الجنوبية في ديسمبر للمرة الأولى منذ يونيو عام 2003، حيث ارتفعت الصادرات إليها بمقدار 20.8 في المائة إلى 11.2 مليار دولار في الشهر الماضي.

في المقابل، انخفضت الصادرات إلى الصين بنسبة 2.9 في المائة على أساس سنوي إلى 10.9 مليار دولار في ديسمبر بسبب ضعف الطلب على الصلب وسط ركود قطاع العقارات.

العراق يستهدف زيادة إنتاج النفط من «غرب القرنة 1» 50 ألف برميل يومياً

الشرق الأوسط

قال وكيل وزير النفط العراقي، الاثنين، إن شركة «إكسون موبيل» الأميركية للطاقة سلمت العمليات رسمياً في حقل «غرب القرنة 1» النفطي بجنوب العراق إلى شركة «بتروتشاينا» كمقاول رئيسي.

وقال وكيل وزير النفط العراقي لشؤون الاستخراج باسم محمد، وفقاً لوكالة «رويترز»، إن العراق و«بتروتشاينا» تخططان لزيادة إنتاج النفط من حقل «غرب القرنة 1» بمقدار 50 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 600 ألف برميل يومياً في نهاية عام 2024.

واجتمع كبار مسؤولي النفط العراقيين مع مسؤولين تنفيذيين من شركات «إكسون موبيل» و«بتروتشاينا» و«نفط البصرة» يوم الاثنين، في حقل «غرب القرنة 1» بالقرب من البصرة بمناسبة خروج «إكسون» الكامل وتسليم عملياتها إلى «بتروتشاينا».

وأوضح: «نجتمع اليوم لتوديع (إكسون موبيل)، وفي الوقت نفسه نهنئ (بتروتشاينا) على كونها المقاول الرئيسي».

وبموجب الاتفاق، الذي جرى التوصل إليه بين جميع الأطراف، 11 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، ستملك شركة «بتروتشاينا» الحصة الكبرى بحقل «غرب القرنة 1» في العراق، بعد مغادرة شركة «إكسون موبيل».

تجدر الإشارة إلى أن عام 2022، شهد شراء شركة النفط والغاز الإندونيسية «برتامينا»، المملوكة للدولة، 10 في المائة من حصة «إكسون موبيل» في حقل «غرب القرنة 1»، ما زاد حصتها إلى 20 في المائة، في حين اشترت شركة «نفط البصرة» 22.7 في المائة من الحقل.

«السعودية للكهرباء» تخطو خطوات تنموية راسخة تعزيزاً لمنظومة الخدمة الكهربائية

الجزيرة

بإشراف ومتابعة من وزارة الطاقة، خطت الشركة السعودية للكهرباء خطوات راسخة، تتماشى مع التحولات الإيجابية للمملكة، في تقديم خدمات كهربائية، تتواكب مع ما تشهده بلادنا من نهضة تنموية واقتصادية وعمرانية، حيث نفذت الشركة العديد من المشاريع التنموية لدعم وتعزيز منظومة الخدمة الكهربائية.

وواكبت الشركة موجة التطورات في المملكة، بدعم ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وجهود عراب الرؤية صاحب السمو الملكي ولي العهد محمد بن سلمان، كما التزمت الشركة بتوجيهات وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود.

استراتيجية التحول الرقمي

وضمن إطار رحلتها الطموحة، نحو آفاق رحبة، أطلقت الشركة استراتيجية التحول الرقمي لدعم مسيرتها، لتكون شركة كهرباء رقمية رائدة على مستوى المنطقة، والتي شملت جميع أعمالها لتحقيق أعلى موثوقية للأصول، وبناء علامة تجارية رقمية موثوقة تقدم منتجات وتجارب جديدة، واعتماد الاستثمارات الرقمية كمصدر للنمو، حيث أثمرت عن تحقيق مستوى نضج رقمي لمنظومة أعمال الشركة لهذا العام، بلغت 71 % من خلال تقييم أفضل الشركات العالمية بهذا المجال.

التوطين والمحتوى المحلي

علاوة على ذلك، اهتمت الشركة بمجال توطين الوظائف وتطوير الكفاءات الوطنية بالتخصصات كافة، محققةً أعلى نسبة من السعودة مقارنةً بسنواتها الماضية، حيث بلغت 94 %، وساهمت الشركة في توطين صناعات الطاقة الكهربائية، برفع نسبة الشراء من المصانع الوطنية إلى 71 % تعزيزاً لقدرات المصنعين المحليين والشركات الوطنية، وتوطين شراء العدادات الذكية من خمسة مصانع سعودية، بلغت 100 %.

زيادة أمن وموثوقية الطاقة

واستطاعت الشركة أن تحقق إنجازات استثنائية لرفع وزيادة أمن وموثوقية إمدادات الطاقة، عبر الاستثمار في شبكات النقل والتوزيع وتعزيزها بالمشاريع الرأسمالية المهمة، والتي أدت لتحسين استمرارية الخدمة الكهربائية للمشتركين، كما سعت لتفعيل أفضل الممارسات العالمية في مجال الحفاظ على البيئة وتعزيز المسؤولية المجتمعية والحوكمة.

تعزيز تجربة العملاء

وحرصًا على تعزيز تجربة العملاء، وبناء الهوية المؤسسية، أسست الشركة مراكز متنوعة للتواصل مع المشتركين بشكل فعّال، إضافةً لإطلاق تطبيق الكهرباء بنسخته الجديدة، والذي يضم عددًا من الخدمات والحلول التقنية الذكية، حيث ساهمت هذه الجهود في زيادة نسبة رضا المشتركين لتصل إلى 81 %، مُقارنةً بـ75 %، كما نفذت الشركة، خلال السنوات الثلاث الماضية، عدة مشاريع تنموية لدعم منظومة الخدمة الكهربائية بالمملكة، لتحقيق آمال وتطلعات القيادة الرشيدة في تقديم خدمات كهربائية تتواكب مع ما تشهده المملكة من نهضة تنموية واقتصادية وعمرانية وتطور رقمي.

ممارسات عالمية.. وإنجازات استثنائية

وشهدت مؤشرات الأداء لأنشطة الشركة والشركات التابعة لها، العديد من الإنجازات؛ لرفع وزيادة أمن وموثوقية إمدادات الطاقة، من خلال الاستثمار في شبكات النقل والتوزيع، وتعزيزها بالمشاريع الرأسمالية المهمة، والتي أدت بدورها إلى تحسين استمرارية الخدمة الكهربائية للمشتركين، وبما يصل إلى 48 % خلال الثلاث سنوات الماضية.

كما سعت السعودية للكهرباء لتفعيل أفضل الممارسات العالمية بمجال الحفاظ على البيئة، وتعزيز المسؤولية المجتمعية والحوكمة، بحصولها على تقييم 35 نقطة من خلال تقييم أفضل الشركات العالمية في هذا المجال SالجزيرةP Global، والتي شملت جميع أعمال الشركة لتحقيق أعلى موثوقية للأصول، وبناء علامة تجارية رقمية موثوقة تقدم منتجات وتجارب جديدة واعتماد الاستثمارات الرقمية كمصدر للنمو، والتي أثمرت عن تحقيق مستوى نضج رقمي لمنظومة أعمال الشركة لهذا العام بلغت 71 %.

تغطية تاريخية للأحمال

ومن أبرز الإنجازات أيضًا، تغطية أحمال تاريخية خلال ثلاثة مواسم مهمة خلال العام: فترة الصيف، وموسم الحج، والعودة للمدارس، وبحمل تجاوز (70) جيجاواط، مقارنة بـ64 خلال عام 2021، بالإضافة إلى رفع كفاءة النظام الكهربائي إلى 40.35 %، وتحسين متوسط مدة إيصال الخدمة الكهربائية للمشتركين الجدد بنسبة 27 %، لتصبح 3.3 يوم عمل، ارتفاع قدرات توليد الشبكة لما يقارب 84 جيجاواط، مقارنة بـ83 جيجاواط خلال 2021، وتوطين شراء العدادات الذكية من خمسة مصانع سعودية، بلغت نسبته 100 %، وارتفاع عدد المشتركين الذين وصلتهم الخدمة الكهربائية إلى ما يقارب 11 مليون مشترك، بجانب ارتفاع نسبة توطين الوظائف في الشركة إلى 94 %، كذلك ارتفاع نسبة المحتوى المحلي في الشركة إلى 58.09 %، وقد تحققت كل هذه الإنجازات بفضل تضافر جهود العاملين كافة بالشركة.

السعودية للكهرباء تدشّن "تطبيق الكهرباء" بنسختة الجديدة

مال

دشنت الشركة السعودية للكهرباء اليوم "تطبيق الكهرباء" بنسختة الجديدة خلال حفل أقامته في المقر الرئيس للشركة بالرياض، حيث يهدف التطبيق إلى تحسين تجربة العميل ورفع الكفاءة والموثوقية في الأداء، وتوفير تجربة رقمية متطورة ومتكاملة تمكنه من إدارة حسابه بكل يسر وسهولة وتعزيز التواصل مع العملاء عبر خدمات أكثر وتجربة جديدة فريدة من نوعها.

وأكد المهندس خالد بن حمد القنون الرئيس التنفيذي للشركة، على استمرار الشركة في تبني التحول الرقمي و التقنيات الحديثة ، لمواكبة النمو في الطلب على الكهرباء وتطوير وتحسين موثوقية الخدمة بما يعزز تجربة عميل مميزة.

ونوه القنون، أن الشركة سخرت كافة الامكانيات المتاحة لتلبية احتياجات المشتركين ، عبر تطبيق خدمات تقنية مبتكرة ومرنة تتماشى مع أحدث الممارسات التقنية في مجال تجربة العميل ؛ لضمان تحقيق التواصل الفعال مع المشتركين وخدمتهم على مدار 24 ساعة.

وقال القنون، " أن قطاع الكهرباء شهد تطورًا ملحوظًا في الخدمات المقدمة للمشتركين، وذلك بفضل الله ثم بفضل ما يحظى به القطاع من أهتمام القيادة الرشيدة والمتابعة المستمرة والدعم اللامحدود من وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، الذين سخر كل الامكانيات اللازمة لتحقيق تطلعات القيادة وضمان موثوقية الخدمة الكهربائية في المملكة.

الجدير بالذكر أن تطبيق الكهرباء بنسخته الجديدة يوفر أكثر من 60 خدمة للمشترك عبر منظومة تقنية متكاملة، منها استعراض تفاصيل الفواتير وسدادها، الاطلاع على نمط الاستهلاك ومقارنته مع المشتركين المماثلين له في نفس الحي، وكذلك متابعة طلبات إيصال الخدمة الكهربائية والتواصل بشكل مباشر مع فريق خدمة العملاء عبر " المحادثة المباشرة" المتاحة على مدار الساعة وخدمة المكتب الافتراضي.

كيف أصبحت إدارة بايدن أكبر تاجر نفط مؤثر في السوق؟ إندبندنت

على عكس التعهدات المعلنة من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بتزعم جهود مكافحة التغيرات المناخية بالتحول عن الوقود الأحفوري إلى الطاقة الخضراء فإن السياسات الفعلية على الأرض جعلت الإدارة الأميركية الحالية اللاعب الأكبر في سوق النفط العالمية، بعدما منحت امتيازات تنقيب واستخراج نفط أكبر من الإدارة السابقة.

ومنذ اندلعت حرب أوكرانيا العام قبل الماضي وفرض الغرب العقوبات على موسكو أصبحت الولايات المتحدة المستفيد الأكبر من حظر أوروبا استيراد الطاقة من روسيا، إذ زادت صادرات الغاز الطبيعي المسال بقدر كبير. وزادت الصادرات الأميركية من النفط الخام إلى أوروبا أيضاً، وأصبحت الولايات المتحدة تصدر ما يزيد على أربعة ملايين برميل يومياً من النفط الخام إلى مصافي التكرير في أوروبا وآسيا، ووفر ذلك عشرات مليارات الدولارات من الأرباح الإضافية لشركات الطاقة الأميركية الكبرى.

وأصبحت الولايات المتحدة الآن أكبر منتج للنفط الخام في العالم بمعدل إنتاج وصل في نهاية العام إلى أكثر من 2.13 مليون برميل يومياً، وأصبح متوسط الإنتاج الأميركي من الخام في 2023 عند 12.9 مليون برميل يومياً، بزيادة بنحو مليون برميل يومياً على متوسط إنتاج العام السابق 2022.

المخزون الاستراتيجي

لكن ما جعل صحيفة «وول ستريت جورنال» تنشر تقريراً بعنوان «جو بايدن: أحدث تاجر نفط أميركي فوق العادة» ليس كل ما سبق، وإنما هو ما فعلته الإدارة الأميركية في 2022 بإغراق السوق النفطية عبر طرح 180 مليون برميل من المخزون الاستراتيجي الأميركي. وباعت وزارة الطاقة ذلك النفط في السوق عندما كانت الأسعار عند نحو 95 دولاراً للبرميل، على أن تبدأ في الشراء من السوق لإعادة ملء المخزون الاستراتيجي عندما تهبط الأسعار إلى نحو مستوى 70 دولاراً للبرميل. وبدأت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى تكديس مخزونات استراتيجية من الخام في السبعينيات عقب صدمة النفط التي صاحبت حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973 بين إسرائيل والعرب، وهو يماثل المخزون التجاري العادي لدى غالب الدول، والهدف منه الحفاظ على كمية من النفط الخام تكفي مقابل استيراد لمدة 90 يوماً. وفي الولايات المتحدة وصل المخزون الاستراتيجي من النفط إلى قمته عام 2020 عند 727 مليون برميل حسب أرقام إدارة معلومات الطاقة الأميركية. بعد ذلك ارتفع الإنتاج الأميركي من الخام مع تطور إنتاج النفط الصخري، وعمل أعضاء الكونغرس من الحزبين على بيع كميات من المخزون الاستراتيجي لتمويل مشروعات يقرها البرلمان، بخاصة أن المخزون الاستراتيجي وصل إلى ما يكفي مقابل الاستيراد لمدة 175 يوماً، أي تقريباً ضعف المدة التي ينص عليها تكوين ذلك المخزون في البداية.

وبعد بداية الحرب الأوكرانية، وفي سياق سياسة البيت الأبيض للتأثير في معادلة العرض والطلب في السوق، اتخذ الرئيس بايدن قراراً بالإفراج عن 180 مليون برميل من المخزون الاستراتيجي لزيادة المعروض في السوق بهدف خفض أسعار النفط، وأوقف الكونغرس البيع الإضافي لنحو 140 مليون برميل أخرى، ذلك لأن البيع الهائل للتحكم في السوق أدى إلى خفض المخزون الاستراتيجي إلى أقل مستوى له في 40 عاماً عند 347 مليون برميل.

التاجر الأكبر

ما إن انخفضت أسعار النفط، بدأت وزارة الطاقة الأميركية في الشراء من السوق بأسعار أقل مما باعت به ما أفرج عنه من المخزون الاستراتيجي على أن تستفيد من فارق الأسعار، وفي مطلع عام 2023، فشلت عملية شراء كبيرة لأن السعر الذي حددته وزارة الطاقة جاء أقل من سعر السوق، ثم توالت تعاقدات الوزارة للشراء الآجل في عقود بسعر نحو 75 دولاراً للبرميل.

ومع توفر ما يصل إلى 3.45 مليار دولار متبقية لدى الوزارة لشراء النفط للمخزون الاستراتيجي ارتفع سعر الشراء في نهاية العام من 72 إلى 79 دولاراً للبرميل، لكن الخام الأميركي الخفيف أنهى العام عند سعر حول 71 دولاراً للبرميل.

ويرى المحللون في السوق أن الإدارة الأميركية أصبحت أكبر تاجر نفط في السوق من خلال مشتريات وزارة الطاقة لملء المخزون الاستراتيجي، وذلك كفيل بأن يؤثر أكثر من أي تاجر آخر في السوق والأسعار.

واعتبر البعض أن هدف تلك الاستراتيجية ليس فقط إعادة ملء مخزون الطوارئ، بل التأثير في السوق على حساب تحالف «أوبك+» لاستقرار العرض والطلب.

يقول المدير في مركز الأبحاث «إمبولي أميركا» سكاما أماماث إنه «حتى لو كان (الشراء) بكميات قليلة فإن القدرة على استعراض العضلات بهذه الصورة مهمة جداً للتأثير في السوق».

خطة السعودية لتصدير الهيدروجين.. وانخفاض متوقع بتكلفة الإنتاج

الطاقة

تطمح المملكة العربية السعودية إلى أن تكون مركزًا لتصدير الهيدروجين، نظرًا إلى أنها تتمتع بإمكانات هائلة للطاقة المتجددة، واحتجاز الكربون واستعماله وتخزينه، وموقعها الجغرافي القريب من قناة السويس.

وجاءت السعودية في صدارة الدول التي من المتوقع أن تقود عملية تطوير الهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحسب تقرير دولي حديث حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

إذ تُعد المملكة في وضع جيد بصورة خاصة لأداء دور رئيس في اقتصاد الهيدروجين منخفض الكربون، بما في ذلك التصدير وإزالة الكربون والتطبيقات الجديدة.

وعلى الرغم من عدم وجود إستراتيجية وطنية رسمية للهيدروجين، فقد جرى إعلان أهداف إنتاج منخفضة الكربون تبلغ 2.9 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، و4 ملايين طن سنويًا بحلول عام 2035.

تطوير نشر الهيدروجين في السعودية

سلّط تقرير «خريطة طريق التدابير التمكينية للهيدروجين الأخضر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» -الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي- الضوء على جهود السعودية في تسريع نشر الهيدروجين منخفض الكربون.

إذ تستفيد المملكة من الأصول التشغيلية لاحتجاز الكربون وتخزينه وتحسين الحالة التجارية لمشروعات الهيدروجين، كما يتضح من مشروع العثمانية لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى الاستخلاص المعزز للنفط، ومشروع الجبيل لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى مواد كيميائية.

وتُعد الحالة التجارية لبعض مشروعات الهيدروجين منخفض الكربون قوية، مثل مشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر (NGHC)، الذي وصل إلى مرحلة الاستثمار النهائي بتمويل بقيمة 6.1 مليار دولار، من 23 مصرفًا ومؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية، ومن المقرر تشغيله في عام 2026. ومع ذلك، يرى التقرير -الذي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه- أنه ما تزال هناك حاجة إلى مزيد من حوافز السوق؛ على سبيل المثال، ما يزال هناك مستوى معين من الطلب الإجمالي الآمن في طور التطور، ما يزيد من عدم اليقين بالنسبة إلى المستثمرين بشأن مستوى العائد المتوقع.

وتخطط المملكة لتحقيق 50% من إجمالي توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، إلا أن الحوافز على مستوى الدولة تتطلب التحول، لأنها ما تزال حاليًا موجهة نحو البنية التحتية للوقود الأحفوري وخفض تكلفته.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة اليوم إلى تنظيم أكثر وضوحًا بشأن مصادر الطاقة المتجددة وإصلاح الأسعار المحلية للطاقة، بحسب التقرير.

إمكانات تصدير الهيدروجين في السعودية

تطمح المملكة العربية السعودية إلى التركيز أولًا على أسواق التصدير، إذ تهدف الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية إلى تطوير المملكة بوصفها مركز تصدير عالميًا، والإسهام في تطوير الموانئ لدعم الطلب على الهيدروجين.

وهناك 10 موانٍ قيد التشغيل بالفعل في البلاد، من شأنها أن تعزز البنية التحتية لتصدير الهيدروجين في المملكة، بما في ذلك موانئ جدة والدمام وينبع والجبيل ورأس الخير وضباء.

وسيُنتج مشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر 1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا، ستُصدر بوساطة شركة إير برودكتس (Air Products) إلى آسيا وأوروبا.

وفي عام 2020، صدّرت أرامكو (Aramco) وسابك (Sabic) 40 طنًا من الأمونيا الزرقاء إلى اليابان، كما وقعت أرامكو مذكرة مع هيونداي أويل بنك لشحن الغاز إلى كوريا لإنتاج الهيدروجين الأزرق ونقل ثاني أكسيد الكربون المنتج لتخزينه في المملكة.

وعلى الرغم من وجود شراكات قائمة بالفعل وإعلان الحكومة عن أهداف لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، فإن عدم اليقين بشأن حجم السوق العالمية يؤدي إلى إبطاء توقيع الاتفاقيات طويلة الأجل.

فقد أعلن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر -في مايو/أيار 2023- أن شركته تكافح من أجل العثور على مشترين في أوروبا للهيدروجين الأزرق، ما يشدد على الحاجة إلى اتفاقيات طويلة الأجل لتمكين تحقيق الأهداف.

وعلّقت الشركة خططها لتطوير الهيدروجين الأزرق في حقل غاز الجافورة بسبب غياب المشترين.

الطلب على الهيدروجين في السعودية وتكلفته

ذكر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن الطلب المحلي على الهيدروجين في السعودية يبلغ -حاليًا- 2.5 مليون طن سنويًا ويتكون من المصافي (1.1 مليون طن سنويًا)، والصلب (0.1 مليون طن سنويًا)، والأمونيا (0.3 مليون طن سنويًا)، والميثانول (مليون طن سنويًا).

بالإضافة إلى ذلك، يهدف مشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر إلى إنتاجه لإزالة الكربون من القطاع البحري ووقود الحافلات والشاحنات.

ولتعزيز الطلب، أبرمت الخطوط الحديدية السعودية شراكة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 مع شركة ألستوم (Alstom) لإدخال قطار ركاب يعمل بالهيدروجين في البلاد.

وأشار التقرير إلى أنه يُمكن أن تنخفض تكلفة الهيدروجين الأزرق في السعودية إلى 1.13 دولارًا للكيلوغرام بحلول عام 2030، من 1.34 دولارًا للكيلوغرام اليوم.

كما قد تنخفض تكلفة الهيدروجين الأخضر إلى 1.48 دولارًا للكيلوغرام بحلول عام 2030، من 2.16 دولارًا للكيلوغرام اليوم، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وتتوقف افتراضات التكلفة هذه على انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة والتحليل الكهربائي وتقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

شكراً